أثر الشمول المالي على الفقر في مصر منذ عام ٢٠٠٥

أ/ أحمد علي حسن علي

مُلَخّص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر الشمول المالي على الفقر في مصر خلال الفترة (٢٠٠٥- ٢٠١٩)، ولتحقيق هذا الهدف؛ تم استخدام أسلوب الاقتصاد القياسي من خلال نموذج اعتمد على أربعة من المتغيرات الاقتصادية هي: ماكينات الصراف الآلي، وعدد المقترضين من البنوك التجارية، وعدد فروع البنوك التجارية، وعدد المودعين في البنوك التجارية. وقد توصلت نتائج البحث إلى أن هناك علاقة عكسية بين متغير ماكينات الصراف الآلي (ATMS) ومتغير عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف من السكان (CBB) من جهة والفقر من جهة أخرى، كما أشارت النتائج إلى أن هناك علاقة طردية بين متغيري عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من البالغين (BCB)، وعدد المودعين في البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من السكان (DCB) من جهة ومتغير الفقر من جهة أخرى.

Summary:

This research aims to identify the impact of financial inclusion on poverty in Egypt during the period (2005-2019), and to achieve this goal; The econometric method was used through a model that relied on four economic variables: automated teller machines, the number of borrowers from commercial banks, the number of commercial bank branches, and the number of depositors in commercial banks. The results of the research concluded that there is an inverse relationship between the automated teller machine (ATMS) variable and the variable number of commercial bank branches per 100,000 population (CBB) on the one hand and poverty on the other hand, and the results also indicated that there is a direct relationship between the variables of the number of borrowers from Commercial banks per 1000 adults (BCB), the number of commercial bank depositors per 1000 population (DCB) on the one hand and the poverty variable on the other.

مقدمة

اتجهت أنظار المؤسسات الاقتصادية في دول العالم المختلفة إلى الشمول المالي بعد أن أدركت أهميته بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨؛ وقد تعهدت أكثر من ٥٥ دولة بتحقيق الشمول المالي، كما قامت أكثر من ٣٠ دولة بإعداد استراتيجية وطنية متعلقة بهذا الشأن منذ عام ٢٠١٠، وذلك بعد أن وجدت المؤسسات الاقتصادية في أغلب دول العالم أن أكثر من ٥٠% من سكان العالم ليس لديهم حسابات بنكية.

ويشير المفهوم البسيط للشمول المالي إلى "وصول أكبر قدر من الأفراد إلى الخدمات المالية بسهولة وتكلفة أقل"، ولا تقتصر الخدمات المالية كما يعتقد البعض على فتح حسابات بنكية، ولكنها أوسع وأشمل؛ إذ ينطوي على كافة الخدمات المالية التي يحق للإنسان التمتع بها من حسابات بنكية، وقدرة على الادخار بسهولة ويسر، ومنتجات وحلول مالية تلائم احتياجاته، ووسائل ومنتجات تلقي الأموال والدفع بصورة سهلة ومريحة، وبنية تحتية تمكنه من استخدام وسائل الدفع، ونقاط منتشرة لقبول المدفوعات بأشكال مختلفة، وعدد كاف من أفرع المؤسسات المالية في مختلف المناطق الجغرافية، فضلًا عن الحق في الحصول على خدمات ائتمانية.

ومن الصعب بمكان تطبيق هذا المفهوم دون أن يكون هناك توجه عام من الدولة والبنك المركزي لديها لتطبيق مبدأ "الشمول المالي"؛ حيث يتطلب تطبيق ذلك وضع قواعد وتشريعات لتيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها، بالإضافة إلى ضرورة إجراء دراسات حول الخدمات المالية المتاحة فعليًا ومدى تناسبها مع احتياجات مختلف فئات المجتمع، كذلك الخدمات التي يجب تقديمها مستقبلًا.

لم يأتي الاهتمام بالشمول المالي والحديث عن دور الدول في تطبيق المفهوم من فراغ؛ إذ تم تحديد الشمول المالي كعامل رئيسي في تحقيق سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر خاصة والتي تتعلق منها بالفقر؛ حيث ثمة علاقة وثيقة بين الشمول المالي من جهة والفقر من جهة أخرى، إذ يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من خلال الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل، والوصول إلى الأفراد والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

أهمية الدراسة

يهتم الشمول المالي بشرائح كثيرة في المجتمع، وخاصة الشرائح المُهمشة أو التي لا تجد منتجات مالية رسمية تناسب احتياجاتها، مثل الفقراء، ومحدودي الدخل، وخاصة المرأة، وأصحاب المشروعات الصغيرة، والمتوسطة، ومتناهية الصغر، والشباب.

يضمن الشمول المالي أن تحصل كل الفئات على منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم؛ مما يؤدي إلى خفض معدلات الفقر؛ حيث يُساعد الشمول المالي الفقراء في الحصول على خدمات مالية تُمكنهم أولًا من الاندماج ضمن القطاع المالي الرسمي؛ ومن ثم انخفاض تكلفة الحصول على خدمات مالية مُقارنةً بالمصادر الأخرى غير الرسمية، وثانيًا يُمكن للأفراد بسهولة القيام بعمل مشروعات سواء كانت متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة بسهولة أكبر؛ وهو ما يساعد على رفع مستوى معيشة هؤلاء الأفراد، وتوفير فرص عمل لآخرين. وبالنسبة لأهمية الشمول المالي في مصر؛ يبدو أن هناك إدراك من جانب الحكومة بأهمية الشمول المالي في رفع مستوى معيشة الأفراد، وتخفيض معدلات الفقر والتي بلغت ٢٩,٥% عام ٢٠٢١.

إشكالية الدراسة

على الرغم من المجهودات التي بذلتها الحكومة المصرية لتحقيق مستوى مرتفع من الشمول المالي، والتي كان أهمها: إطلاق لقب عام الشمول المالي على سنة ٢٠١٧، وإنشاء المجلس القومي للمدفوعات، إلا أن هناك نسبة كبيرة من السكان لا يمتلكون حسابات بنكية، كما أن غالبية الأفراد ليست لديها أي ثقافة مالية، فضلًا عن وجود مجموعة من المشكلات الأخرى مثل التفاوت بين الجنسين لغير صالح المرأة، وتدني مستويات الدخول الفردية.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الشمول المالي على الفقر في مصر، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف؛ ستقوم الدراسة بتناول مفهوم الشمول المالي وأبعاده، ووضعه في مصر، والسياسات المُتبعة لرفع درجة الشمول المالي.

رابعًا: تساؤلات الدراسة

ما هو الشمول المالي؟ وما هي أبعاده؟

ما هو وضع الشمول المالي في مصر؟

إلى أي مدى يساهم الشمول المالي في تخفيض معدلات الفقر في مصر؟

ما هي الصعوبات والتحديات التي تواجه مصر لإدماج الأفراد ماليًا ضمن القطاع المالي الرسمي؟ وما هي السياسات المُتبعة للتغلب على هذه الصعوبات؟

خامسًا: فروض الدراسة

يتمثل فرض الدراسة في: "إن الاتجاه نحو الشمول المالي يُخفض معدلات الفقر في مصر"

سادسًا: الإطار المكاني والزماني للدراسة

الإطار المكاني:

لقد قامت الدراسة باختيار مصر كحالة للدراسة؛ ويعود السبب الرئيسي لقيام الدراسة باختيار مصر، باعتبار أنها الدولة الأولى في العالم العربي باستثناء دول التعاون الخليجي من حيث الشمول المالي، كما أنها صاحبة المجهودات الأكبر بين هذه الدول فيما يتعلق بإثراء ثقافة الشمول المالي لدى مواطنيها حديثًا، وتحديدًا منذ إطلاق المبادرات الخاصة بالشمول المالي عام ٢٠١٧، واستضافة مصر لمؤتمر الشمول المالي عام ٢٠١٧، فضلًا عن الدور الواضح الذي لعبه البنك المركزي بالاشتراك مع البنوك التجارية ووسائل الإعلام في رفع وعي المواطنين تجاه الشمول المالي.

ب- الإطار الزماني:

لقد قامت الدراسة باختيار سنة ٢٠٠٥ كبداية للدراسة؛ ويرجع ذلك إلى أن مصر قد شهدت حدثين غاية في الأهمية فيما يتعلق بالشمول المالي، أولهما: قيام ٢٥ بنك في مصر بالإضافة إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية بتأسيس الشركة المصرية للاستعلام الائتماني، وهي أول شركة في هذا المجال داخل مصر، وتمتلك الشركة قاعدة بيانات ما يقرب من ١٠٠% من المعلومات الائتمانية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة للبنوك التجارية في مصر؛ وهو ما يُسهل كثيرًا على المقرضين في معرفة كل الجوانب الائتمانية للمقترضين، وبالتالي تساهم الشركة وبشكلٍ فعال في سهولة وصول القروض إلى بعض الفئات، وثانيهما: قيام الحكومة المصرية بدفع رواتب العاملين في الدولة من خلال الحسابات البنكية، وهو ما أعطى الفرصة لكل موظف أن يمتلك حسابًا بنكيًا يمكنه من الحصول على أي خدمات مالية تُناسبه بسهولة.

سابعًا: منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة أسلوب الاقتصاد القياسي؛ لاختبار مدى أثر الشمول المالي على الفقر في مصر، وقد تم استخدام طريقة المُربعات الصغرى العادية (OLS) في تقدير النموذج، وقد تم الاعتماد على نموذج انحدار متعدد يتكون من متغير تابع، بالإضافة إلى أربعة متغيرات مستقلة، وقد اتخذ النموذج الذي تم الاعتماد عليه الشكل التالي:

$$\mu PR = B0 + \beta 1\ CBB + \beta 2\ DCB + \beta 3\ BCB + \beta 4\ ATM +$$

حيث:

PR: نسبة الفقر عند خط الفقر الوطني، وهو مقياس مُعبر عن الفقر أكثر من متوسط نصيب الفرد من الناتج

CBB: عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف من البالغين

DCB: عدد المودعين في البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من البالغين

BCB: عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من البالغين

ATM: عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف من البالغين

B0, β1, β2, β3 and β4: معلمات النموذج

μ: حد الخطأ العشوائي

أولًا: ماهية الشمول المالي

بدأت الإشارة إلى مصطلح الشمول المالي (Financial Inclusion) كمقابل لمفهوم الاستبعاد المالي (Financial Exclusion)، والذي ظهر لأول مرة عام ١٩٩٣ في إحدى الدراسات التي أُجريت في جنوب شرق إنجلترا بهدف دراسة أثر إغلاق فرع أحد البنوك هناك على قدرة سكان المنطقة للوصول للخدمات المصرفية، ولكن تم استخدام مصطلح الشمول المالي لأول مرة على نطاق أوسع عام ١٩٩٩[١]. ويُعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المصرفية"، وذلك وفقًا لتقرير التنمية المالية العالمي الصادر عن البنك الدولي عام ٢٠١٤[٢].

بينما يُعرف البنك المركزي المصري الشمول المالي على أنه: "إتاحة المنتجات والخدمات المالية عن طريق البنوك وشركات التأمين ومكاتب البريد وغيرها بجودة مناسبة وأسعار معقولة من خلال القنوات الرسمية"[٣].

ثانيًا: قياس الشمول المالي

تتعدد الأبعاد والمؤشرات التي تقيس الشمول المالي حسب المنظور الذى تتبناه كل مؤسسة أو باحث في النظر إلى الشمول المالي، وتُعد منهجية البنك الدولي من أهم المنهجيات الخاصة

---

١) مروان بن قيدة، رشيد بو عافية: "واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية** (البليدة: جامعة لونيسي علي ومخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، العدد ١٨، ٢٠١٨)، ص ٧٢

٢) أحمد محمود محمد النقيرة، أحمد محمد عبد الحليم نور الدين: "دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا"، **المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة** (القاهرة: كلية التجارة – جامعة عين شمس، ٢٠١٩)، ص ٤٣١ – ٤٣٢

٣) **المرجع السابق ذكره**، ص ٤٣٢

بقياس الشمول المالي، ويوضح الجدول التالي أبعاد قياس الشمول المالي وفقًا لمنهجية البنك الدولي.

جدول رقم (١)

أبعاد ومؤشرات الشمول المالي وفقًا لمنهجية البنك الدولي

البُعد	المؤشرات الفرعية
استخدام الحسابات المصرفية	١- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى.
	٢- الغرض من الحسابات (شخصية أم تجارية).
	٣- عدد المعاملات (الإيداع والسحب).
	٤- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).
الادخار	١- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال الـ ١٢ شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد وغيره.
	٢- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال الـ ١٢ شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة.
	٣- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار في أماكن أخرى بخلاف العناصر المذكورة في البندين السابقين خلال الـ ١٢ شهر الماضية، مثل الادخار في المنزل.
الاقتراض	١- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في الـ ١٢ شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية .
	٢- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في الـ ١٢ شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء.
المدفوعات	١- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في الـ ١٢ شهر الماضية.
	٢- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال الـ ١٢ شهر الماضية.
	٣- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في الـ ١٢ شهر الماضية.
التأمين	١- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بالتأمين على أنفسهم.
	٢- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم ضد الكوارث الطبيعية.

المصدر: جلال الدين بن رجب: "دراسة حول احتساب مؤشر مركّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية" (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠١٨)، ص ص٣-٤

على الرغم من الاهتمام الواضح من البنك الدولي لقياس الشمول المالي؛ إلا أن هذه الدراسة ترى أنه يُمكن توجيه اثنان من الانتقادات لمنهجية البنك الدولي، أولهما: أن منهجية البنك الدولي يُمكن من خلالها فقط قياس مستوى الشمول المالي على مستوى الاقتصاد أو الدولة ككل، ولكنها لا تأخذ في اعتبارها اختلاف الفئات الاقتصادية والاجتماعية والعُمرية في الاعتبار؛ مما يصعب معها التعرف على جوانب المشكلات التي تواجه تحقيق الشمول المالي بدقة كبيرة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات وسياسات. وثانيهما: أن منهجية البنك الدولي تُركز فقط على جانب عرض الخدمات المالية، دون الاهتمام بجانب الطلب على الخدمات المالية.

ثالثًا: إجراءات مصر لتعزيز الشمول المالي

خطت مصر مجموعة من الخطوات الجادة لتطبيق الشمول المالي، وذلك بالتزامن مع التطبيق الجاد لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وتتمثل أهم هذه الإجراءات فيما يلي:

أ- إنشاء المجلس القومي للمدفوعات:

تُعد الموافقة على إنشاء مجلس قومي للمدفوعات عام ٢٠١٦ خطوة هامة لتحقيق الشمول المالي في مصر، والتحول التدريجي إلى اقتصاد غير نقدي، وتتمثل الأهداف الرئيسية للمجلس في ضمان الوصول إلى الخدمات المالية لجميع المواطنين وخاصةً النساء والشباب، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات هي[١]:

- الحد من استخدام الأوراق النقدية خارج النظام المصرفي.
- تحفيز المدفوعات الإلكترونية.
- تحديث أنظمة الدفع الوطنية.

يعمل المجلس على التأكد من أن عملية الشمول المالي يتم تنفيذها بنجاح أولًا من قِبل الحكومة، ثم من قبل المواطنين. ويوصي المجلس بأن المعاملات الحكومية التي تزيد عن ٢٠ ألف جنيه مصري يجب أن تتم بشيكات بنكية، بالإضافة إلى ضرورة إصدار بطاقة دفع وطنية تُمكن المواطنين من استخدامها؛ لدفع رسوم الخدمات الحكومية[٢].

ب- تطوير الإطار التشريعي:

لقد تم إصدار القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩، والذي يُنظم استخدام وسائل الدفع غير النقدي، ويتميز هذا القانون أنه قد راعى مبدأ التطبيق المتدرج، فضلًا عن سهولة تطبيقه على أرض الواقع، كما أنه مُلزم لكل من القطاع العام والخاص، كما أتاح هذا القانون إمكانية منح حوافز للأفراد

1) Abeer Rashdan & Noura Eissa: "The Determinants of Financial Inclusion in Egypt", **International Journal of Financial Research** (Ontario: Sciedu Press, Vol. 11, No.1, 2020), p. 126

2) **Idem**

التي تقوم بالدفع من خلال الطرق الإلكترونية وذلك من جانب الهيئات الحكومية، بالإضافة إلى أن القانون قد أعطى فترة زمنية مناسبة للأفراد والمؤسسات المُخاطبين بأحكامه لتوفيق أوضاعهم(١).

وليس هذا فحسب، بل قام البنك المركزي المصري بإعداد قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الجديد، وتم نشره في الجريدة الرسمية في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠، والذي يحتوي على باب كامل به نُظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالية، وقد تم إعداد القانون طبقًا لأفضل الممارسات والأعراف الدولية والنظم القانونية للسلطات الرقابية المناظرة على مستوى العالم(٢).

ج- خدمة الدفع باستخدام الهاتف المحمول:

أصدر البنك المركزي المصري في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٦ الإصدار الجديد من "القواعد المُنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول"، وتعتبر خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول من أهم أنظمة الدفع المؤثرة على تحقيق الشمول المالي بصورة كبيرة(٣).

وبعد إصدار هذا القانون وتشجيع البنك المركزي للأفراد لاستخدام الدفع من خلال الهواتف المحمولة؛ ارتفع عدد حسابات الهاتف المحمول بالخدمة إلى ١٩ مليون حساب محفظة هاتف محمول في نهاية يوليو ٢٠٢٠، وذلك بمعدل نمو سنوي قدره ٤١% مُقارنةً بشهر يوليو ٢٠١٩، كما وصلت قيمة معاملات هذا النوع من المحافظ نحو ٩,٦ مليار جنيهًا مصريًا في يوليو ٢٠٢٠. ويُعبر ذلك عن الإنجازات التي تم تحقيقها من زيادة كبيرة في نسب النمو الخاصة بخدمة الدفع باستخدام الهاتف المحمول خاصةً بعد أزمة جائحة كورونا(٤).

د- مبادرة حساب لكل مواطن:

يتمثل الهدف الأساسي من هذه المبادرة في ضم أكبر عدد من الحسابات البنكية إلى النظام المالي، وذلك من خلال القيام بتشجيع الأفراد على فتح حسابات بنكية دون حد أدنى لفتح الحساب، ومع ضرورة تواجد البنوك في المناطق النائية والأقاليم، والنوادي، والجمعيات الأهلية؛ لتوعية المواطنين بالمشاركة في المبادرة(٥).

---

١) البنك المركزي المصري: "تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٩"، **تقرير سنوي** (القاهرة: البنك المركزي المصري، ٢٠١٩)، ص ٤٩

٢) البنك المركزي المصري، **مرجع سبق ذكره**، ص ٥٠

٣) **المرجع السابق ذكره**

٤) **المرجع السابق ذكره**

٥) الهيئة العامة للاستعلامات:

https://sis.gov.eg/Story/164726?lang=ar

هـ- مبادرة السداد الإلكتروني:

تهدف المبادرة إلى زيادة وسائل القبول الإلكتروني المُتاحة، ويُعد كل من التجار والشركات الذين ليس لديهم نقاط بيع إلكترونية هم المستفيدون من هذه المبادرة، وقد اشترط البنك المركزي في هذه المبادرة ضرورة وجود مجموعة من المواصفات القياسية لنقاط البيع الإلكترونية، والتي تدعم المعاملات اللاتلامسية، وفي نفس الوقت تُناسب ظروف العمل في المناطق البعيدة، وتضمن أمان وسرعة تنفيذ المعاملات، وقد استهدف البنك المركزي ضمن هذه المبادرة نشر ١٠٠ ألف نقطة بيع إلكترونية يتحمل هو تكلفتها؛ من أجل تحفيز البنوك على نشر نقاط البيع الإلكترونية بصورة أكبر في المحافظات التي لا يوجد بها الأعداد الكافية لنقاط البيع الإلكترونية(١).

و- مبادرة نشر ماكينات الصراف الآلي بكافة محافظات الجمهورية:

قام البنك المركزي المصري بإطلاق مُبادرة لنشر عدد ٦٥٠٠ ماكينة صراف آلي جديدة، بالإضافة إلى عدد ١٣٥٠٠ ماكينة الموجودة بالفعل؛ حتى يصل عددها إلى ٢٠ ألف، وذلك كخطوة أولى نحو نشر الخدمات المصرفية على نطاق واسع، وذلك في موعد أقصاه ديسمبر ٢٠٢١، وجاء هذه المبادرة ضمن إطار اهتمام البنك المركزي بتدعيم البنية التحتية لنظم الدفع وإتاحة الخدمات المالية الرقمية لكافة المواطنين(٢).

وقد ألزم البنك المركزي البنوك بوضع أولوية للأماكن الحيوية ذات الكثافة العالية التي تفتقر للخدمات المصرفية، كما ألزمهم بأن تكون هذه الماكينات داعمة لإتمام العمليات المصرفية الخاصة بذوي الهمم، بالإضافة إلى أن تدعم تلك الماكينات عمليات شحن محافظ الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مُقدمًا(٣).

خامسًا: تطور مؤشرات الشمول المالي في مصر

يوجد العديد من المؤشرات التي تتعلق بقياس الشمول المالي، ويُمكن تناول أهم هذه المؤشرات فيما يلي:

أ- مؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي:

يُمثل مؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي (ATMs) Automated Teller Machines أحد المؤشرات الهامّة التي تدل على مدى انتشار الخدمات المالية، وإمكانية قيام الأفراد بسحب أو إيداع أموالهم في أي وقت ودون الالتزام بالذهاب لأحد فروع البنوك، ويوضح الشكل التالي تطور عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف من السكان في مصر منذ عام ٢٠٠٥.

---

١) البنك المركزي المصري: **مرجع سبق ذكره**، ص ٥١

٢) **المرجع السابق ذكره**

٣) **المرجع السابق ذكره**

شكل رقم (١)

تطور عدد ماكينات الصراف الآلي لكل ١٠٠ ألف من السكان في مصر خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩)

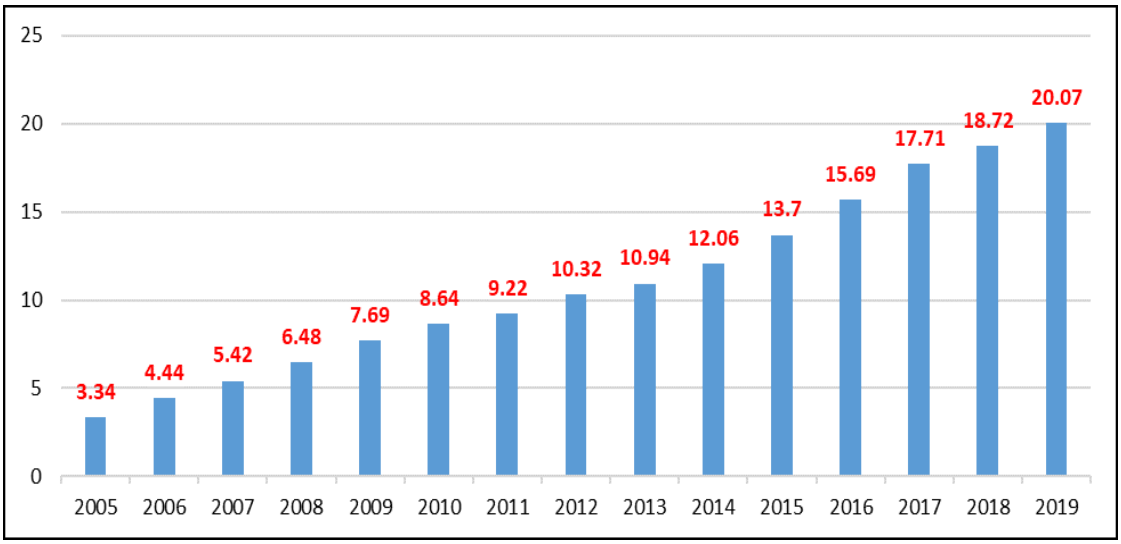

Source: World Bank Database, Egypt Profile
https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?view=chart

يتضح من الشكل السابق ارتفاع عدد ماكينات الصراف الآلي في مصر لكل ١٠٠ ألف من السكان خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩)؛ حيث بلغت هذه النسبة ٢٠,٠٧ ماكينة لكل ١٠٠ ألف من السكان عام ٢٠١٩ مُقارنةً بـ ٣,٣٤ ماكينة لكل ١٠٠ ألف من السكان عام ٢٠٠٥؛ ويرجع ذلك إلى انتشار الخدمات المصرفية وتواجد البنوك في مصر، بالإضافة إلى خطة البنك المركزي التي يسعى من خلالها إلى زيادة عدد ماكينات الصراف الآلي.

ب- مؤشر عدد فروع البنوك التجارية:

يُعد عدد فروع البنوك أحد المؤشرات الهامّة التي تدل على انتشار الخدمات المالية، ويُعد أمرًا إيجابيًا خاصةً عند انتشار هذه المؤشرات في الريف والمناطق النائية، كما يدل هذا المؤشر على مدى اهتمام البنوك والمؤسسات المالية العاملة ضمن القطاع المصرفي على تقديم خدماتهم لمزيد من الأفراد، ويوضح الشكل التالي مؤشر تطور عدد فروع البنوك لكل ١٠٠ ألف من السكان في مصر منذ عام ٢٠٠٥.

شكل رقم(٢)

تطور عدد فروع البنوك لكل ١٠٠ ألف من السكان في مصر خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩)

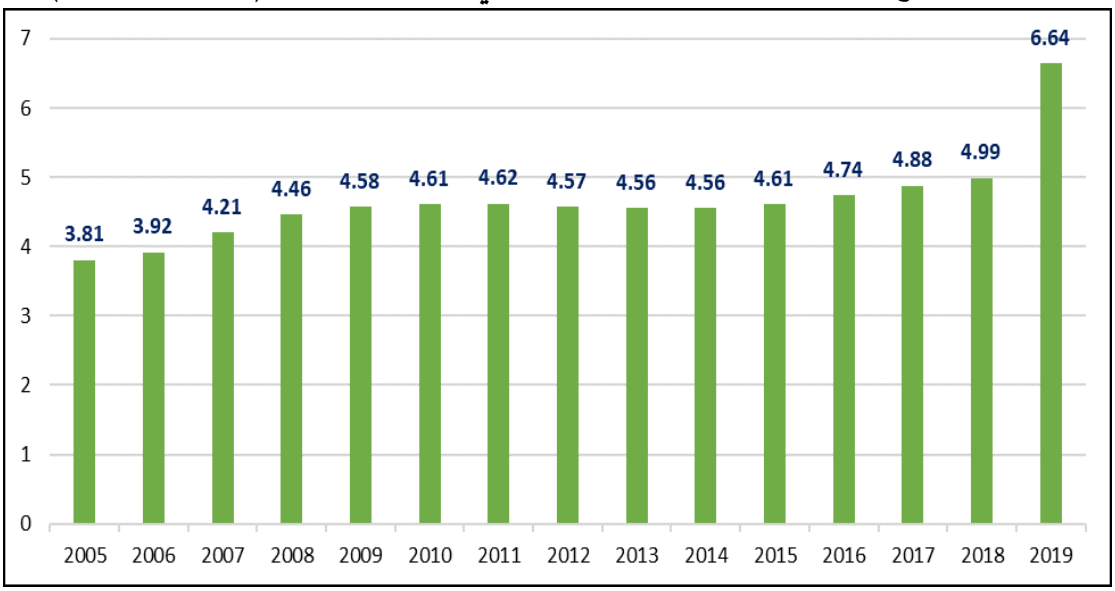

Source: World Bank Database, Egypt Profile
https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?view=chart

يتضح من الشكل السابق ارتفاع عدد فروع البنوك التجارية في مصر لكل ١٠٠ ألف من السكان خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٩)؛ إذ ارتفعت النسبة من ٣,٨١ فرع لكل ١٠٠ ألف من السكان عام ٢٠٠٥ إلى ٦,٦٤ فرع لكل ١٠٠ ألف من السكان عام ٢٠١٩؛ ويرجع ذلك إلى انتشار الخدمات المصرفية بشكلٍ أوسع في مصر خاصةً في الأقاليم والمناطق النائية، وهنا تنبغي الإشارة إلى أن التعبير عن مؤشرات انتشار الخدمات المصرفية سواء عدد فروع البنوك أو ماكينات الصراف الآلي كانت منسوبة للسكان؛ ويرجع ذلك إلى إعطاء صورة أدق عن مؤشرات البنية التحتية المالية.

ج- مؤشرات أعداد الحسابات المصرفية:

يُمكن عرض ومعرفة التطورات التي طرأت على أعداد الحسابات المصرفية من خلال تناول مجموعة من المؤشرات مثل نسبة من يملكون حسابات مصرفية من الذكور والإناث، ومن يملكون حسابات أيضًا وفقًا للحالة التعليمية، وحالة العمل، ومستويات الدخول، ويوضح الجدول التالي تطور مؤشرات أعداد الحسابات المصرفية في مصر في الأعوام (٢٠١١، ٢٠١٤، ٢٠١٧).

جدول رقم (٢)

تطور مؤشرات أعداد الحسابات المصرفية في مصر في الأعوام (٢٠١١، ٢٠١٤، ٢٠١٧)

المؤشر	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧
نسبة من يملكون حسابات مصرفية من الذكور من فئة (+١٥ سنة)	١٢,٨١	١٨,٧٦	٣٨,٦٥
نسبة من يملكون حسابات مصرفية من الإناث من فئة (+١٥ سنة)	٦,٥٢	٩,٣١	٢٦,٩٩
نسبة من يملكون حسابات مصرفية من فئة (+١٥ سنة)	٩,٧٢	١٤,١٣	٣٢,٧٨
نسبة من يملكون حسابات مصرفية من أفقر ٤٠% فقراء (+١٥ سنة)	٤,٦٦	٥,٤٦	٢٠,٣٢
نسبة من يملكون حسابات مصرفية من أغنى ٦٠% من فئة (+١٥ سنة)	١٢,٩٣	١٩,٨٩	٤١,٠٧
نسبة من يملكون حسابات مصرفية وهم خارج القوى العاملة من فئة (+١٥ سنة)	٨,٢٦	٨,٣١	٢٨,٥٠
نسبة من يملكون حسابات مصرفية وهم ضمن القوى العاملة من فئة (+١٥ سنة)	١١,٨٠	٢١,٤٨	٣٨,٢٧
نسبة من يملكون حسابات مصرفية من أصحاب التعليم الأساسي من فئة (+١٥ سنة)	٥,٣٧	٨,٤٠	٣١,٦٩
نسبة من يملكون حسابات مصرفية من أصحاب التعليم الثانوي من فئة (+١٥ سنة)	١٣,٣٩	١٨,٨٦	٣٣,٤٠
نسبة من يملكون حسابات مصرفية في الريف من فئة (+١٥ سنة)	٥,٦٢	١٠,٤٩	٢٩,٢٥

Source: World Bank, Global Financial Inclusion
https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=1228#

يوضح الجدول السابق مجموعة من المؤشرات الخاصة بنسب من يملكون حسابات مصرفية في مصر خلال الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٤، ٢٠١٧، وذلك بالنظر إلى أكثر من زاوية. فمن ناحية النوع؛ تشير البيانات إلى أن نسبة الذكور في مصر التي تمتلك حسابات مصرفية أكبر بشكلٍ واضح من الإناث؛ إذ بلغت نسبة الذكور فوق ١٥ سنة التي تمتلك حسابات مصرفية ٣٨,٦٥% عام ٢٠١٧ مُقارنةً بـ ٢٦,٩٩% للإناث، كما يتضح أن نسبة الذكور والإناث قد طرأ عليهما تطورًا إيجابيًّا في

المُجمل خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٧)؛ حيث ارتفعت نسبة الذكور التي تمتلك حسابات مصرفية فوق ١٥ سنة من ١٢,٨١% عام ٢٠١١ إلى ٣٨,٦٥% عام ٢٠١٧، كما ارتفعت أيضًا نسبة الإناث من ٦,٥٢% إلى ٢٦,٩٩%؛ وقد أدى ذلك إلى ارتفاع النسبة الإجمالية لمن يملكون حسابات مصرفية من الذكور والإناث من ٩,٧٢% عام ٢٠١١ إلى ٣٢,٧٨% عام ٢٠١٧؛ ويشير ذلك إلى أنه على الرغم من وجود تطورات إيجابية بشكلٍ عام على نسبة من يملكون حسابات مصرفية خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٧) وهي فترة قصيرة نسبيًا إلا أن هناك اختلافات واضحة بين الذكور والإناث.

أمّا فيما يتعلق بامتلاك الحسابات المصرفية من زاوية مستويات الدخول والثراء، يتضح زيادة نسبة من يملكون الحسابات المصرفية من أفقر ٤٠% خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٧)؛ حيث بلغت النسبة ٢٠,٣٢% عام ٢٠١٧ مُقارنةً بـ ٤,٦٦% عام ٢٠١١، كما ارتفعت نسبة من يملكون الحسابات المصرفية من أغني ٦٠% خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٧)؛ إذ بلغت النسبة ٤١,٠٧% عام ٢٠١٧ مُقارنةً بـ ١٢,٩٣% عام ٢٠١١، ويدل ذلك بوجهٍ عام على زيادة نسبة من يملكون حسابات مصرفية بغض النظر عن مستويات الدخل والثراء، ولكن هناك فجوة واضحة بين الطبقتين في امتلاك الحسابات المصرفية؛ ويرجع ذلك إلى استخدام الأغنياء الحسابات المصرفية بصورة أكبر سواء من أجل الادخار أو إجراء عمليات تحويل الأموال أو الشراء أو البيع.

وفيما يتعلق بامتلاك الأفراد في مصر حسابات مصرفية من زاوية حالة العمل، فالوضع لا يختلف كثيرًا عن الزاويتين السابقتين؛ حيث ترتفع نسبة من يملكون حسابات مصرفية وهم ضمن القوى العاملة من فئة (+١٥ سنة) مُقارنة بمن هم خارج القوى العاملة، حيث بلغت النسبة لمن هم داخل القوى العاملة ٣٨,٢٧% عام ٢٠١٧ مُقارنةً بـ ٢٨,٥% لمن هم خارج القوى العاملة في العام ذاته.

أمّا مؤشرات امتلاك الحسابات المصرفية وفقًا للحالة التعليمية، فيتضح ارتفاع نسبة من يملكون حسابات مصرفية من أصحاب التعليم الثانوي من فئة (+١٥ سنة) مُقارنةً بأصحاب التعليم الأساسي من فئة (+١٥ سنة)؛ حيث بلغت النسبة ٣٣,٤٠% عام ٢٠١٧ للفئة الأولى مُقارنةً بـ ٣١,٦٩% للفئة الثانية، ولكن هنا يجب الوقوف على مؤشر في غاية الأهمية، وهو أنه على الرغم من ارتفاع أصحاب فئة التعليم الثانوي عن الأساسي، إلا أن الفروق بينهم ليست كبيرة؛ وهذا مؤشرًا إيجابيًا يدل على أن هناك زيادة في درجة الوعي المالي في المجتمع المصري خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٧). وأخيرًا، فهناك زيادة أيضًا في نسبة من يمتلكون حسابات مصرفية في الريف بشكلٍ واضح خلال الفترة ذاتها؛ حيث بغت النسبة ٢٩,٢٥% عام ٢٠١٧ مُقارنةً بـ ٥,٦٢% فقط عام ٢٠١١، وهو ما يُشير إلى زيادة وصول سُكان الريف والمناطق النائية للخدمات المالية.

د- مؤشرات اقتراض الأفراد من المؤسسات المالية:

يُمكن اعتبار مؤشرات اقتراض الأفراد من المؤسسات المالية من أهم المؤشرات للشمول المالي؛ لأن الشمول المالي لا يقتصر أن يكون لدى الأفراد حسابات بنكية، ولكن العبرة في استخدام الأفراد لهذه الحسابات من خلال التعامل مع البنوك سواء في الاقتراض أو أوعية الاستثمار والادخار المختلفة، ويوضح الجدول التالي تطور مؤشرات اقتراض الأفراد من المؤسسات المالية في مصر في الأعوام (٢٠١١، ٢٠١٤، ٢٠١٧)

جدول رقم (٣)

تطور مؤشرات اقتراض الأفراد من المؤسسات المالية في مصر في الأعوام (٢٠١١، ٢٠١٤، ٢٠١٧)

المؤشر	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧
نسبة الإناث المقترضات من المؤسسات المالية وهن فوق ١٥ سنة	٢,٧٥	٤,٩٢	٤,٥٧
نسبة الذكور المقترضين من مؤسسات مالية وهم فوق ١٥ سنة	٤,٥٣	٧,٦٥	٨,٠٥
نسبة الأفراد المقترضين من مؤسسات مالية وهم داخل القوة العاملة فوق ١٥ سنة	٤,٩٤	١٠,٤٥	٩,١٩
نسبة الأفراد المقترضين من مؤسسات مالية وهم خارج القوة العاملة وفوق ١٥ سنة	٢,٧٥	٣,٠٣	٤,٠٤
نسبة الأفراد المقترضين من مؤسسات مالية وهم من أفقر ٤٠% وفوق ١٥ سنة	٤,٤٥	٦,٦٩	٦,٠٧
نسبة الأفراد المقترضين من مؤسسات مالية وهم من أغنى ٦٠% وفوق ١٥ سنة	٣,١٥	٦,٠٥	٦,٤٥
نسبة الأفراد من يقترضون من المؤسسات المصرفية وحاصلون على تعليم أساسي وفوق ١٥ سنة	٣,٠٦	٧,٨٧	٦,٥١
نسبة الأفراد من يقترضون من المؤسسات المصرفية وحاصلون على تعليم ثانوي وفوق ١٥ سنة	٤,١٦	٥,٠٢	٦,١٨
نسبة من يقترضون من مؤسسات مالية ويقطنون في الريف وفوق ١٥ سنة	٣,٤٩	٦,٥٠	٧,٠١

Source: World Bank, Global Financial Inclusion
https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=1228#

يوضح الجدول السابق نسبة الأفراد باختلاف النوع والمستويات التعليمية وحالة العمل الذين استخدموا المؤسسات المالية في الاقتراض، وفيما يتعلق بنسبة الذكور المقترضين من مؤسسات مالية وهم فوق ١٥ سنة، فيتضح أنها ارتفعت لتصل إلى ٨,٠٥% عام ٢٠١٧ بعد أن كانت ٤,٥٣% فقط عام ٢٠١١، كما ارتفعت نسبة الإناث المقترضات فوق ١٥ سنة خلال الفترة ذاتها من ٢,٥٧% عام ٢٠١١ إلى ٤,٥٧% عام ٢٠١٧، وإن كانت نسبة كل من الذكور والإناث قد ارتفعت إلا أنه لا تزال نسبة الذكور أعلى بكثير؛ ويرجع ذلك بشكلٍ أساسي إلى أن الذكور الذين يقومون بفتح مشروعات جديدة يحتاجون لتمويل أكبر من الإناث، كما أن نسبة الذكور العاملين أكبر من الإناث العاملات؛ وبالتالي فالفرصة لدى الذكور للاقتراض من البنوك تكون أعلى من الإناث.

أمّا فيما يخص نسبة الأفراد فوق ١٥ سنة وهم داخل القوى العاملة والذين لجأوا إلى الاقتراض من مؤسسات مالية فهم أكبر من الأفراد خارج القوى العاملة؛ حيث بلغت النسبة ٩,١٩% عام ٢٠١٧ لمن هم ضمن القوى العاملة، و٤,٠٤% لمن هم خارج القوى العاملة، ويُعد ذلك منطقيًّا؛ لأن الأفراد داخل القوى العاملة يُمكنها بسهولة أخذ قروض بضمان رواتبهم ووظائفهم.

وفيما يتعلق بالأفراد الذين أخذوا قروض وهم من أفقر ٤٠%؛ فقد ارتفعت لتصل إلى ٦,٠٧% عام ٢٠١٧ مُقارنةً بـ ٤,٤٥% عام ٢٠١١، كما ارتفعت أيضًا نسبة الأفراد المقترضين من مؤسسات مالية وهم من أغنى ٦٠% وفوق ١٥ سنة لتصل إلى ٦,٤٥% عام ٢٠١٧ مُقارنةً بـ ٣,١٥% عام ٢٠١١.

وفيما يتعلق بالحالة التعليمية، فالأمر يختلف نسبيًّا؛ ففي الحالات السابقة لوحظ أن أصحاب الدخول الأعلى ومن هم داخل القوى العاملة هم أصحاب نسبة الاقتراض الأعلى، ولكن هنا تشير البيانات إلى أن نسبة الأفراد الحاصلون على تعليم أساسي وقاموا بالاقتراض من مؤسسات مالية أعلى من الأفراد الحاصلون على تعليم ثانوي، حتى لو كانت الفروق ليست كبيرة، حيث تشير البيانات إلى أن النسبة بلغت ٦,٥١% لأصحاب التعليم الأساسي مُقارنةً بـ ٦,١٨% لأصحاب التعليم الثانوي؛ وتُفسر الدراسة ذلك بأن هناك احتمالية كبيرة لأن تكون هذه القروض لأغراض استهلاكية؛ نظرًا لانخفاض دخول فئة أصحاب التعليم الأساسي مُقارنةً بأصحاب التعليم الثانوي. وأخيرًا تُشير البيانات إلى ارتفاع نسبة من يحصلون على قروض من مؤسسات مالية وهم يقطنون في الريف حيث بلغت النسبة ٧,٠١% عام ٢٠١٧ مُقارنةً بـ ٣,٤٩% عام ٢٠١١.

سادسًا: أثر الشمول المالي على الفقر في مصر

لقياس أثر الشمول المالي على الفقر في مصر خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٩)، ولتحقيق ذلك الهدف؛ يتناول هذا الجزء مجموعة من النقاط، وذلك على النحو التالي:

أ- اختبار جذر الوحدة لقياس استقرار السلاسل الزمنية

يُعد القيام بدراسة مدى استقرارية السلاسل الزمنية بمثابة الخطوة الأولى، والتي تأتي قبل عملية تقدير معلمات النموذج القياسي، ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه الخطوة في التعرف على خصائص السلاسل الزمنية؛ حتى يتم تجنب الانحدار الزائف، وقد تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لجذر الوحدة؛ لمعرفة مدى استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات النموذج، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار جذر الوحدة.

جدول رقم (٤)

نتائج اختبار جذر الوحدة في مصر

اسم المتغير	القيمة عند المستوى	الحالة عند المستوى	القيمة عند الفرق الأول	الحالة عند الفرق الأول	القيمة عند الفرق الثاني	الحالة عند الفرق الثاني
PR	٠,٣٤٧٢	غير مستقر	٠,٠١٥٩	مستقر	–	–
ATMS	٠,٠٠٢٣	مستقر	–	–	–	–
BCB	٠,٠٨٠٩	غير مستقر	٠,٠١٠٦	مستقر	–	–
CBB	٠,٩٩٥٠	غير مستقر	٠,٩٠٦٩	غير مستقر	٠,٠٠٩٨	مستقر
DCB	٠,٩٥٧٠	غير مستقر	٠,٠١٥٣	مستقر	–	–

يتضح من الجدول السابق أن متغير (ATMS) كان مستقرًا عند الفرق الأول؛ حيث جاءت قيمة P- value الخاصة به أقل من ٥%، كما يتضح أن باقي المتغيرات استقرت عند الفرق الأول، ما عدا متغير (CBB) الذي استقر عند الفرق الثاني؛ حيث جاءت قيمة P- value الخاصة به ٠,٠٠٩٨ وهي أقل من ٥%.

ب- نتائج النموذج القياسي المُقدر

يُمكن عرض نتائج النموذج المقدر من خلال نقطتين، هما على النحو التالي:

١- نتائج معنوية النموذج والقوة التفسيرية:

لقد جاءت القوة التفسيرية المُعدلة ($Adjusted\ R^2$) للنموذج ٩١,٤%؛ مما يعني أن المتغيرات المستقلة التي تم اختيارها تُفسر ٩١,٤% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، بالإضافة إلى أن النموذج ككل جاء معنويًا؛ حيث جاءت قيمة F-statistic المحسوبة أكبر من الجدولية؛ إذ بلغت قيمتها ٣٣,١٦، كما أن قيمة معامل دربون واتسون قد جاءت ٢,٠٣، وهي

مقبولة إحصائيًا؛ مما يُشير إلى أن النموذج لا يُعاني من مشكلة الارتباط الذاتي (Auto Correlation)، وتُشير نتائج النموذج المُقدر أن كل من متغير (BCB, DCB) قد جاءوا معنويان عند مستوى ٥%، بينما متغير (ATMS) جاء معنوي عند ١٠%، بينما متغير (CBB) هو الوحيد غير المعنوي.

٢- قيم معلمات النموذج المُقدر:

بعد القيام بتقدير نموذج القياس، جاءت نتائج التقدير على النحو التالي:

$$LPR = -0.57101922109 * LATMS + 0.455933186436 * LBCB - 0.179783630765 * LCBB + 0.569460663667 * LDCB + 1.5110343765$$

يتضح من خلال النموذج المُقدر أن هناك علاقة عكسية بين متغير ماكينات الصراف الآلي (ATMS) والفقر؛ حيث إن زيادة متغير (ATMS) بنسبة ١٠% يؤدي إلى انخفاض متغير الفقر (PR) بما نسبته ٥,٧% تقريبًا، ويتفق ذلك مع الأدبيات الاقتصادية، والتي تقول بأن زيادة انتشار الخدمات المصرفية من خلال ماكينات الصراف الآلي يؤدي إلى انخفاض معدلات الفقر.

ويتضح أيضًا أن هناك علاقة طردية بين متغير المقترضين من البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من البالغين (BCB) ومتغير الفقر (PR)؛ حيث إن زيادة متغير (BCB) بنسبة ١٠% تؤدي إلى زيادة ومتغير الفقر (PR) بـ ٤,٦% تقريبًا، وتُرجع الدراسة ذلك إلى أنه من المحتمل أن تكون أغلب الأموال المقترضة في مصر تكون للمتعثرين أكثر من أن تكون موجه للأنشطة الاستثمارية.

أمّا بالنسبة لمتغير عدد فروع البنوك التجارية لكل ١٠٠ ألف من السكان (CBB)، فقد جاء على علاقة عكسية مع متغير الفقر (PR)؛ حيث مع زيادة متغير (CBB) بنسبة ١٠% ينخفض معدل الفقر بنسبة ١,٨% تقريبًا، وربما يتفق ذلك مع ما جاء في العلاقة بالنسبة لمتغير (ATMS)؛ حيث يُعبر المتغيران عن انتشار الخدمات المصرفية.

وتُشير النتائج فيما يتعلق بمتغير عدد المودعين في البنوك التجارية لكل ١٠٠٠ من السكان (DCB) إلى وجود علاقة طردية مع متغير الفقر(PR)، فمع زيادة متغير (DCB) بنسبة ١٠% يزداد معدل الفقر بنسبة ٥,٦%، وربما يرجع ذلك إلى أن هناك تفاوتات كبيرة في توزيع الدخول في مصر؛ ومن ثم قيام المودعين بإيداع أموالهم يكون على حساب الفئات محدودة الدخل.

٣- اختبارات التأكد من جودة النموذج وصلاحية استخدامه في عملية القياس:

من أجل التأكد من جودة النموذج إحصائيًا وقياسيًا؛ سيتم عمل مجموعة من الاختبارات، وذلك على النحو التالي:

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Histogram – Normality Test):

يهدف هذا الاختبار للتعرف على أن البواقي تتبع توزيع طبيعي أم لا، ويتم ذلك عن طريق التعرف على قيم كل من (jarque- Bera) و (P-value) كما هو بالشكل م (٤)، وهل هي أكبر

من ٥% أم لا، وقد جاءت قيمة (jarque- Bera) ٠,٧٥٨، وقيمة (P-value) ٠,٦٨٤٤؛ مما يعني أن البواقي تتبع توزيع طبيعي.

- اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)

تشير نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي أن قيمة P- value جاءت أكبر من ٥%، وهو ما يتضح من م (٥)؛ مما يُشير إلى أنه يتم فرض الفرض البديل، والذي يقول بأنه يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي، ويتم قبول الفرض العدمي القائل بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي.

- اختبار اختلاف التباين للبواقي (Heteroskedasticity):

تُشير نتائج اختبار اختلاف التباين للبواقي إلى أن قيمة P- value جاءت أكبر من ٥%، وهو ما يؤدي إلى رفض الفرض البديل القائل بأنه يوجد اختلاف للتباين بين البواقي، وقبول الفرض العدمي القائل بأنه لا يوجد اختلاف للتباين بين البواقي.

سابعًا: تحديات الشمول المالي وسُبل مواجهتها

لقد اتخذت مصر مجموعة من الخطوات الهامّة نحو تحقيق الشمول المالي، إلا أن ذلك لا يمنع وجود عدد من التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع المصرفي المصري، ويُمكن تناول هذه التحديات على النحو التالي:

أ- ضعف مؤشر الكثافة المصرفية:

يُمكن قياس الكثافة المصرفية عن طريق نسب عدد فروع البنوك لكل ١٠٠ ألف من السُكان، وتُشير البيانات إلى ضعف مؤشر الكثافة المصرفية في مصر؛ حيث يبلغ عدد الفروع لكل ١٠٠ ألف من السكان في مصر ٦,٦٤[١]، وينبغي أن تصل هذه النسبة إلى ١٠ فروع لكل ١٠٠ ألف من السكان؛ حتى تُصبح النسبة الطبيعية المُتعارف عليها، ويرتبط مؤشر الكثافة المصرية بعلاقة طردية بالشمول المالي؛ فمع زيادة عدد فروع البنوك؛ كلما تحقق مستوى أعلى من الشمول المالي؛ وبالتالي فضعف مؤشر الكثافة المصرفية يُمثل عائقًا حقيقيًا أمام الشمول المالي[٢].

1) World Bank Data base, Egypt Profile:
https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?view=chart

٢) حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر: "آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات"، **المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة** (القاهرة: جامعة عين شمس، ٢٠٢٠)، ص ٤٩٨

ب- ارتفاع درجة التركز المصرفي والجغرافي للبنوك:

يوجد استحواذ من جانب عدة بنوك كبيرة على أكثر من ٥٠% من السوق المصرفي هذا من جانب، ومن جانب آخر تتركز أغلب فروع البنوك ووحداتها المصرفية في المناطق والأحياء الأكبر دخلًا، وتقل درجة تواجدها داخل الأحياء والمناطق الفقيرة، ويُمثل ذلك عائقًا وتحديًا أمام الشمول المالي؛ حيث يؤدي ذلك إلى قلة انتشار الخدمات المصرفية، وهو البُعد الأول في الشمول المالي(١).

ج- ضعف الوعى والثقافة المصرفية:

يُعتبر ضعف درجة الوعي المالي والأمية المالية من بين المعوقات الهامّة للشمول المالي؛ إذ من الممكن أن تقوم الدول بتوفير منتجات مالية متعددة وكثيرة تُناسب الطبقات ذوي الدخول المحدودة، إلا أن ضعف الوعي المالي يؤدي إلى عدم الاستفادة من هذه الخدمات أو المنتجات. وتنبغي هنا الإشارة إلى أن هناك أنماط جديدة قد ظهرت من بعض المؤسسات مثل الجمعيات التعاونية، ومؤسسات تنمية المجتمع، والبنوك التجارية، وشركات التأمين، وشركات بطاقات الائتمان، فضلًا عن مُقدمي خدمات الهواتف المحمولة، ومكاتب البريد، وغيرها من المؤسسات التي تتيح إدراج الفقراء ضمن الشمول المالي(٢).

د- ضعف مشاركة المرأة في النظام المالي:

لقد تم بذل العديد من المحاولات والجهود في سبيل وصول المرأة المصرية إلى المنتجات والخدمات المالية؛ حيث تُشير قاعدة بيانات البنك الدولي إلى ارتفاع نسبة الإناث التي تملك حسابات مصرفية (+١٥ سنة) من إجمالي البالغات إلى ٧٧,٧٥% عام ٢٠١٧ مُقارنةً بـ ٣٩,١٨% فقط عام ٢٠١١، ولكن على الرغم من ذلك تظل نسبة الذكور أعلى؛ إذ بلغت نسبة من يملكون حسابات مصرفية من الذكور من فئة(+١٥ سنة) ٨٥,٨٤% عام ٢٠١٧، كما تُشير البيانات أيضًا إلى ارتفاع نسبة الإناث المقترضات من المؤسسات المالية وهن فوق ١٥ سنة إلى ١٢,٢٩% عام ٢٠١٧ مُقارنةً بـ ٦,٧٩% عام ٢٠١١، ولكن تبقى نسبة الذكور المقترضين من مؤسسات مالية وهم فوق ١٥ سنة أعلى؛ حيث بلغت ٢١,٨١% عام ٢٠١٧(٣).

وهنا لابد من الإشارة إلى أن ضعف مؤشرات المرأة فيما يتعلق بتحقيق الشمول المالي مُقارنةً بالرجال يرجع إلى ثقافة بعض المجتمعات التي لا تُحبذ عمل المرأة بشكلٍ عام، كما تنبغي

---

١) حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٨

٢) **المرجع السابق ذكره**، ص ص ٤٩٩ - ٥٠٠

٣) قاعدة بيانات البنك الدولي للشمول المالي:

World Bank, Global Financial Inclusion
https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=1228#

الإشارة إلى أن هذه الثقافة منتشرة في كثير من البلدان؛ فالأمر لا يتعلق فقط بالمجتمعات الإسلامية.

هـ- كبر حجم القطاع غير الرسمي:

تعاني الدول النامية من كِبر حجم القطاع غير الرسمي، وتُشير التقديرات إلى أن حجم القطاع غير الرسمي في هذه الدول يتراوح ما بين ٣٠-٧٠% من إجمالي الناتج القومي لهذه الدول، أمّا في مصر فتُقدر المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، والتي تعمل بشكل غير رسمي بـ ٨٢% من إجمالي المنشآت العاملة في مصر(١)، وهو ما يعني أن هناك نسبة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية يتم تشغيلها بمستوى جودة منخفض؛ حيث تتصف المنشآت غير الرسمية بضعف معدلات الجودة والإنتاجية؛ نظرًا لعدم قدرتها على الاستفادة من الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي يتم تقديمها بواسطة القطاع الرسمي، كما أن هذه المنشآت لا تخضع لرقابة الحكومة، ولا يتم تحصيل ضرائب عنها، كما أنها لا تدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي، وذلك بخلاف الأنشطة الرسمية(٢).

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن السمة الأساسية للقطاع غير الرسمي هي عدم التسجيل، ولكن في الوقت ذاته لا يُمكن القول بأن كل منشأة مُسجلة كل أنشطتها رسمية؛ فمن الممكن أن تكون المنشأة مُسجلة في نشاط ما، ولكنها تعمل في نشاط آخر، وأيضًا من المُمكن أن تقوم المنشأة بممارسات غير رسمية مثل تعيين موظفين دون عقود، أو القيام بعمليات شراء أو بيع غير مُسجلة(٣).

ويتمثل العائق الأكبر في القطاع غير الرسمي فيما يتعلق تحديدًا بالشمول المالي، أن القطاع غير الرسمي يتصف بمحدودية رأس المال المستثمر، كما أنها تتسم بتوظيف عمالة أقل نسبيًا من المشروعات الرسمية، فضلًا عن صعوبة حصول هذه المشروعات على تمويل من القنوات الرسمية للتمويل، وترى الدراسة أن المشكلة هنا ليست في صعوبة تسجيل هذه المشروعات، بل في الثقافة لخاطئة لدى أصحاب هذه المشروعات في رغبتهم من التهرب من

---

١) يسري العزباوي، سيف الخوانكي: "رؤية جديدة للتعامل مع القطاع غير الرسمي"، **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ومركز المشروعات الدولية الخاصة** (القاهرة: مركز الأهرام، ٢٠١٦)، ص ٨

٢) حسين عبد المطلب الأسرج: "**انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري**" (القاهرة: وزارة التجارة والصناعة، ٢٠١٠)، ص٣

٣) حسين عبد المطلب الأسرج، **مرجع سبق ذكره**، ص٣

الضرائب دون النظر إلى المزايا الأكبر التي سيحصل عليها أصحاب المشروعات من تمويل، وسهولة في التعامل مع الجهات الرسمية في الدولة[١].

ثامنًا: سُبل مواجهة الشمول المالي

يُمكن مواجهة التحديات التي تواجه تطبيق الشمول المالي في مصر عن طريق حزمة من الإجراءات والسياسات، والتي قد بدأت الحكومة المصرية بالفعل في تبني العديد منها وتطبيقه بالفعل، خاصةً فيما يتعلق بالسياسات التي نُص عليها صراحةً في خطة مصر ٢٠٣٠، ويتناول هذا المطلب سُبل مواجهة كل تحدي من التحديات المذكورة في المبحث السابق، وذلك على النحو التالي:

أ- نشر الخدمات المصرفية على نطاق أوسع

تُعد مشكلة نقص الكثافة المصرفية أحد المشكلات الهامّة التي تعيق انتشار الخدمات المالية في المجتمع؛ ومن ثم تُعرقل تحقيق درجة عالية من الشمول المالي، ويُمكن التغلب على مشكلة عدم انتشار فروع البنوك وماكينات الصراف الآلي في مصر من خلال عدة أمور، يُمكن ذكرها على النحو التالي[٢]:

- قيام البنك المركزي المصري بإلزام البنوك حسب حجم كل بنك ونشاطه في كل محافظة بتوفير عدد فروع معين، وكذلك ماكينات معينة للصراف الآلي.
- قيام البنك المركزي بعمل خريطة للمناطق التي تنتشر فيها فروع البنوك وماكينات الصراف الألي، وكذلك المناطق التي لا تنتشر فيها فروع البنوك وماكينات الصراف الآلي، ثم تقديم هذه الخريطة إلى البنوك المختلفة.
- قيام البنك المركزي بتقديم حوافز للبنوك؛ من أجل نشر خدماتهم المصرفية عبر أنحاء الجمهورية.

ب- تخفيض درجة التركز المصرفي والجغرافي للبنوك الكُبرى:

تُعاني مصر من ارتفاع درجة التركز المصرفي؛ حيث تُسيطر بنوك كبيرة على أغلب الخدمات المصرفية، ويُمكن تخفيض درجة التركز المصرفي عن طريق بعض الإجراءات المقترحة من جانب البنك المركزي المصري مثل[٣]:

- تشجيع البنك المركزي للبنوك الصغيرة التي ليس لديها فروع كثيرة على نشر فروعها خاصة في المناطق النائية، وذلك من خلال تقديم مجموعة من الحوافز.

---

١) **المرجع السابق ذكره**، ص٤

٢) البنك المركزي المصري: **مرجع سبق ذكره**، ص ٥١

٣) البنك المركزي المصري: **مرجع سبق ذكره**، ص ٥١

- قيام البنوك الصغيرة بتقديم حوافز أكثر للعملاء الجدد في المناطق البعيدة التي لا تنتشر فيها خدمات مصرفية؛ حتى تتمكن هذه البنوك من التواجد في هذه المناطق.

ج- زيادة الوعي المالي:

لا يُمكن زيادة درجة الشمول المالي في أي مجتمع دون أن يتمتع أفراد هذا المجتمع بدرجة كافية بالوعي المالي للمنتجات والخدمات المالية التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية داخل هذا المجتمع، وفي هذا الإطار تقترح الدراسة قيام البنك المركزي بالاشتراك مع الهيئات الحكومية والبنوك المختلفة في توعية الموظفين لدى الهيئات الحكومية، فضلًا عن تعاون المؤسسات المعنية بتحقيق الشمول المالي مع الجامعات المصرية المختلفة؛ كي يتم توعية الطُلاب، بالإضافة إلى عمل برامج ودورات تدريبية متعلقة بالشمول المالي في وسائل الإعلام المختلفة[١]، وتقترح الدراسة مجموعة من الموضوعات الأساسية التي يجب أن تُركز عليها هذه الدورات التدريبية؛ من أجل نشر الثقافة المالية، وهذه الموضوعات هي:

- توعية المواطنين بدور البنوك والمؤسسات المالية في عملية التنمية الاقتصادية.
- توعية المواطنين بالفرق بين الادخار والاستثمار، وكيفية التفرقة بين الأوعية الادخارية والاستثمارية، وكيفية اختيار البدائل المناسبة لكل فرد.
- توعية المواطنين بالمنتجات التي تطرحها شركات التأمين، وكيفية الاستفادة منها.
- توعية المواطنين بكيفية الاستفادة من الخدمات المالية التي تطرحها البنوك، وكيفية حساب معدلات الفائدة، والتفرقة بين أنواع الفائدة، والتعرف على تكلفة الأموال وحساب العوائد منها.

د- رفع درجة مشاركة المرأة في النظام المالي:

لا يزال هناك فجوة بين مشاركة المرأة والرجل في النظام المالي، وذلك على الرغم من ارتفاع مشاركة المرأة في النظام المالي، وكي يتم إزالة هذه الفروق؛ قامت الحكومة المصرية بتبني برنامج العمل اللائق في خطة مصر ٢٠٣٠؛ من أجل تمكين الشباب والمرأة في كافة أنحاء جمهورية مصر العربية، وتوفير فرص عمل لهم، خاصةً الفئات ذوي الإعاقة منهم، وتتمثل العناصر الأساسية لبرنامج العمل اللائق فيما يلي[٢]:

- وضع برنامج عمل متكامل واستراتيجية لكل خمس سنوات؛ بهدف توفير العمل اللائق.
- التنسيق بين مكاتب العمل في المحافظات من جهة، ووزارة القوى العاملة والهجرة لتعزيز مفهوم العمل اللائق.

---

١) رنا بدوي: "**الشمول المالي: دور البنك المركزي**" (القاهرة: قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي، د.ت)، ص ٢٦

٢) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: "**خطة مصر ٢٠٣٠**" (القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠١٦)، ص ٥٠

- **يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بدور هام فيما يتعلق بالخدمات غير المالية المقدمة للمشروعات الصغيرة بالتعاون مع شركاء التنمية لريادة الأعمال والتدريب مثل: منظمة العمل الدولية، وشركة شل، ومنظمة الأمم المتحدة لمساواة النوع وتمكين المرأة UN-Women، والجمعية المصرية لشباب الأعمال، والنقابات والجامعات؛ بهدف تأهيل وتدريب الشباب والمرأة ورفع قدراتهم من خلال برامج معتمدة؛ ليتمكنوا من توليد الأفكار وتقييمها وإدارة المشروعات الخاصة بهم؛ بحيث يُكتب لها النجاح والاستمرارية.**

ولا تقتصر سُبل مواجهة هذه المشكلة على الإجراءات التي تم اتخاذها من جانب الحكومة المصرية؛ إذ قام كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمصر، والمجلس القومي للمرأة بالدعوة لتطبيق نموذج يُمكن من خلاله الوصول إلى النساء الأكثر تهميشًا وضعفًا في المجتمع، وفي سبيل تحقيق ذلك قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر بتكوين ١٠٣٦ مجموعة ادخار وإقراض في محافظات أسيوط، والمنيا، وبني سويف تضم ١٨٤٤ عضوًا (٩٢٪ منهم من النساء)، وذلك إلى جانب القيام بعمل تدريبات محو الأمية المالية والخدمات غير المالية للنساء في هذه المحافظات[١].

هـ- إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد:

يُعد إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد المصري أحد الأمور الهامّة التي تؤدي إلى الشمول المالي؛ حيث يتمثل الهدف الرئيسي من وراء دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد في إدماج الفئات المهمشة والفقيرة داخل الاقتصاد، وهو نفس الهدف من الشمول المالي[٢]، ونظرًا لأهمية دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد؛ اقترحت خطة مصر ٢٠٣٠ مجموعة من السُبل لمعالجة هذه المشكلة، وقد تمثلت هذه السُبل في صورة مجموعة من البرامج والمشروعات التي تتبناها الحكومة المصرية؛ لمعالجة المشكلة، وهي على النحو التالي[٣]:

- **وضع استراتيجية وتعريف بشكلٍ مؤسسي وتشريعي أيضًا للقطاع غير الرسمي، وذلك كخطوة أولى للتحول للاقتصاد الرسمي.**

---

١) بلرتا أليكو: الشمول المالي.. مفتاح المرأة الرئيسي للهرب من الفقر (القاهرة: مؤسسة الأهرام – بوابة الأهرام الالكترونية، ٢٠١٨)

٢) للمزيد من التفاصيل حول مشكلة كبر حجم القطاع غير الرسمي في مصر يُمكن الرجوع إلى:

- صندوق النقد العربي: "إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية"، **الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠١٧).
- حسين عبد المطلب الأسرج: **مرجع سبق ذكره**

٣) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: "**خطة مصر ٢٠٣٠**" (القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠١٦)، ص٥٠

- القيام بعملية تطوير لبطاقة الرقم القومي الخاصة بالمنشآت؛ بهدف الاستفادة منه في المعاملات المالية، وتوحيد التعامل مع الجهات الرسمية والحكومية، وقبول عمليات الإيداع والسحب، والتعرف على الحوافز الخاصة بالمشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم.
- تشجيع المنشآت غير المُدمجة في القطاع الرسمي من خلال حزمة من الحوافز الضريبية، وتسهيلات الأراضي، والتدريب، والخدمات الفنية.
- توفير قروض للمشروعات متناهية الصغر عند قيامها بدمج نشاطها في القطاع الرسمي.

قائمة المراجع:

أولًا: المراجع باللغة العربية

١. أحمد محمود محمد النقيرة، أحمد محمد عبد الحليم نور الدين: "دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء في الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على العملاء بمنطقة وسط الدلتا"، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة (القاهرة: كلية التجارة – جامعة عين شمس، ٢٠١٩).

٢. البنك المركزي المصري: "تقرير الاستقرار المالي لعام ٢٠١٩"، تقرير سنوي (القاهرة: البنك المركزي المصري، ٢٠١٩).

٣. الهيئة العامة للاستعلامات:

https://sis.gov.eg/Story/164726?lang=ar

٤. بلرتا أليكو: الشمول المالي.. مفتاح المرأة الرئيسي للهرب من الفقر (القاهرة: مؤسسة الأهرام – بوابة الأهرام الالكترونية، ٢٠١٨)

٥. جلال الدين بن رجب: "دراسة حول احتساب مؤشر مركّب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية" (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠١٨).

٦. حسين عبد المطلب الأسرج: "انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري" (القاهرة: وزارة التجارة والصناعة، ٢٠١٠).

٧. حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر: "آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات"، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة (القاهرة: جامعة عين شمس، ٢٠٢٠).

٨. صندوق النقد العربي: "إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية"، الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠١٧).

٩. مروان بن قيدة، رشيد بو عافية: "واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية (البليدة: جامعة لونيسي علي ومخبر التنمية الاقتصادية والبشرية، العدد ١٨، ٢٠١٨).

١٠. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: "خطة مصر ٢٠٣٠" (القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠١٦)

١١. يسري العزباوي، سيف الخوانكي: "رؤية جديدة للتعامل مع القطاع غير الرسمي"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ومركز المشروعات الدولية الخاصة (القاهرة: مركز الأهرام، ٢٠١٦).

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية

1- Abeer Rashdan & Noura Eissa: "The Determinants of Financial Inclusion in Egypt", International Journal of Financial Research (Ontario: Sciedu Press, Vol. 11, No.1, 2020).

2- World Bank, Global Financial Inclusion
https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=1228#

3- World Bank Data base, Egypt Profile:
https://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?view=chart